Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من هنا، إنّ صاحب المكتبة، كما الناشر، يختار مما أمامه من أعمال، ما يجده ملائماً لاستهلاك جمهور محدود. ويختلف عن الناشر، في أن جمهوره واقعي حي، بينما جمهور الناشر نظري مفترض، وفي أن المخطوطة التي يرفضها الناشر، لا تجد النور الأدبي، فيما الكتاب الذي لا يعرضه هو للبيع، يكمل مسيرة وجوده في مكتبة أخرى. وبتعبير آخر، اختيار الناشر «يصنع» الأدب، فيما اختيار صاحب المكتبة تخلق في هذا الأدب طبقات وتدرجات.

وثمة مكتبات كثيرة، كمّيتها، وخاصة نظام تموينها[1]، يتوافقان مع أي نموذج من الطلبات. وإحصاء من 1945، دلّ في فرنسا على 203 مكتبات ذات «تجانس عام». ولم يتغيّر العدد كثيراً منذئذٍ. وهي مؤسسات كبرى تملك كميات وافرة ومتنوعة تستطيع، في حالات استثنائية، أن تتسع لـ100 ألف مجلّد.

ففي فرنسا، تماماً كما النشر، بقيت عملية بيع الكتب حرفية بحتة. بينما في البلدان ذات الهيكلية الرأسمالية (وعلى الأخص انكلترا، والمانيا، والولايات المتحدة)، ثمة تركيز قوي على نوع من الكتب، كما على بازيل بلاكويل في أوكسفورد، مما يستوجب تجميد رساميل كبيرة. أما الدول الاشتراكية، حيث المكتبة مطمئنة من المخاطر التجارية، فخلقت في المدن الكبرى «بيوت الكتاب»، تجانسها (في الحدود الضيقة للكميات المكدسة) تام إلى حدّ كبير[2]).

إدارة هذا النوع من المؤسسات، عملية صعبة ومعقدة. فالخطر الكامن في الكميات غير المبيعة، له، في بضعة أشهر من السياسة الشرائية الهوجاء، أن يخفض

---

(1) علاقة صاحب المكتبة بطلب كمية من الناشر، أن يتلافى تكاليف النقل التي تمتص قسماً كبيراً من أرباحه. وثمة مكتبات كبرى ترسل مندوبين يهتمون بالكميات. طبعاً، الأمر غير مطروح للمكتبات المحاذية لمراكز دور النشر، أو التي هي ملك الناشرين أنفسهم. بينما في بعض البلدان (هولندا، الدانمارك، النروج، سويسرا)، ثمة مراكز تصدير وتوزيع، في شكل تعاونيات.

(2) في الاتحاد السوفياتي، دور النشر تملكها الدولة أو النقابات، وأبرز هذه: نقابة الكتاب. ويتركز التوزيع على وزارة الثقافة تنتدب له موظفين يوزعون الكتب على الـ25 ألف مكتبة في الاتحاد السوفياتي، على دوائر البيع وعلى المكتبات العامة.